مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: التحديات الإدارية والاقتصادية لحقوق الإنسان في العراق بعد التغيير السياسي عام 2003
اسم الكاتب: إيلاف واثق إبراهيم، أ.م.د. طلال حامد خليل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1131
تاريخ الاسترداد: 2026/05/26 02:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التحديات الإدارية والاقتصادية لحقوق الإنسان في العراق بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣

Economic and Administrative Challenges of Human Rights in Iraq Post Political-Changes 2003

الكلمة المفتاحية : **العراق، حقوق الإنسان، تحديات اقتصادية.**

Keywords: Iraq, Human Rights, Economic Challenges.

إيلاف واثق إبراهيم

بحث مستل من رسالة ماجستير حقوق الإنسان والحريات العامة

الأستاذ المشرف أ.م.د. طلال حامد خليل

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

Elaf Watheq Ibrahim
A Research Extracted from the Master thesis of Human Rights and Public Freedoms
E-mail: elaf.w@yahoo.com
Professor Supervisor Assistant Prof. Dr. Talal Hamed Khalil
College of Law and Political Science - University of Diyala
E-mail: talal@law.uodiyala.edu.iq

ملخص البحث

يعد العراق من الدول التي شهدت العديد من التغييرات السياسية منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة في عشرينات القرن الماضي، وأن من ابرز هذه التغييرات التغيير الذي حدث بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣، إذ كانت عملية التغيير جذرية وعلى المستويات كافة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية. أما فيما يخص حقوق الإنسان فقد رافق هذا التغيير مجموعة من التحديات حالت دون التمتع بها من قبل المواطنين بشكل تام، ومن أهمها التحديات الاقتصادية، إذ أن أي دولة تمر بأزمات سياسية يتأثر اقتصادها بشكل سلبي وهذا ما حدث في العراق، إذ وجدت تحديات تعيق التنمية ومنها ضعف الأمن واستنزاف الايرادات العامة في محاربة الإرهاب بدلاً من الاعمار، فضلاً عن ظهور الفساد.

المقدمـــــة

بعد الاطاحة بالنظام السياسي السابق عام ٢٠٠٣، اصبح العراق نظاماً ديمقراطياً، وفي بناء تدريجي لمؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية تتماشى معه، ومن اولوياته احترام حقوق الإنسان والحريات العامة ووضع آليات لحمايتها، إلا أنه قد رافق التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ مجموعة من التحديات التي اثرت على حقوق الإنسان والحريات العامة بشكل مباشر ومنها التحديات السياسية والتحديات الاجتماعية والثقافية، إلا أن التحديات في الجانب الاقتصادي تشكل التحدي الأبرز لحقوق الإنسان لما للجانب الاقتصادي من أهمية في اضعاف الدولة أو تقويتها سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، وفي الواقع هناك تحديات كثيرة في هذا الجانب، ومنها ضعف التنمية الاقتصادية والفساد الإداري لتأثيرهما المباشر على حقوق الإنسان كالبطالة والفقر والتخلف وعدم المساواة وتراجع البنى التحتية والخدمات.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في الاحاطة العلمية والموضوعية بأهم التحديات الاقتصادية التي تواجه حقوق الإنسان في العراق بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ وتشخيصها، ليتنسى لنا معالجتها أو التخلص منها في المستقبل.

اشكالية البحث:

تكمن اشكالية البحث في ماهي أهم التحديات الاقتصادية، وما هو تأثيرها على حقوق الإنسان والحريات العامة في العراق بعد ٢٠٠٣، ولتوضيح هذه الاشكالية يمكن طرح عدة تساؤلات منها :

١. ماهي أهم التحديات الاقتصادية؟

٢. ماهي أهم اسبابها؟

٣. كيف انعكست على حقوق الإنسان والحريات العامة ؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن حقوق الإنسان بعد التغيير السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تواجه عدة تحديات، ومن أهمها التحديات الاقتصادية ولأسباب داخلية وخارجية، تحيل دون التمتع بها من قبل المواطنين العراقيين.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على اكثر من منهج ومنها المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي لرصد وتحليل أهم التحديات الاقتصادية بعد التغيير وتأثيرها على حقوق الإنسان، فضلاً عن المنهج الاحصائي من خلال تقديم بعض الاحصائيات والبيانات الرقمية حول موضوع البحث.

هيكلية البحث:

انتظم البحث في مبحثين تسبقه مقدمة وتتبعه خاتمة، جاء المبحث الأول بعنوان تحدي الفساد الإداري وانعكاسه على حقوق الإنسان، وقسم إلى مطلبين، المطلب الأول بعنوان واقع الفساد الإداري في العراق، والمطلب الثاني انعكاس الفساد الإداري على حقوق الإنسان. فيما جاء المبحث الثاني بعنوان التنمية الاقتصادية المعطلة وانعكاسها على حقوق الإنسان، وقد قسم إلى مطلبين المطلب الأول واقع التنمية الاقتصادية في العراق والمطلب الثاني تأثير تعطيل التنمية على حقوق الإنسان.

المبـحث الأول

تحدي الفساد الإداري وانعكاسه على حقوق الإنسان

يعد الفساد الإداري من المشاكل التي تواجه حقوق الإنسان لما يسببه من اهدار للمال العام، والضرر بالمصلحة العامة، وعدم المساوة ليس فقط في العراق بل أنه مشكلة عالمية تواجه جميع الدول لكن بدرجات متفاوتة.

المطلب الأول : واقع الفساد الإداري في العراق

الفساد لغة : جاء في لسان العرب لابن منظور بأن الفساد نقيض الصلاح، فَسَدَ يفسُد ويفسِد، وفسُدَ فساداً وفسوداً، والمفسدة : خلاف المصلحة[١].

اصطلاحاً : تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد على أنه (سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية)[٢]. والفساد كسلوك يعني القيام باستعمال الرشوة*، واعمال الغش وفي الواقع كثيرا ما ترمز كلمة فساد في اللغات الاجنبية إلى الرشوة، عطاء أو تلقياً[٣]. وأن للفساد انواع كثيرة ومنها الفساد الإداري، الفساد المالي، الفساد الثقافي، والفساد الاجتماعي وغيرها كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (١) أنواع الفساد وخصوصياته.

نوع الفساد	المصدر	شمولية التأثير	سهولة الاكتشاف	سرعه المعالجة
الفساد الصغير	صغار الموظفين	جزئي ومحدود بأفراد	سهل الاكتشاف	يعالج بسرعة
الفساد الكبير	كبار المسؤولين	شامل التأثير	صعب الاكتشاف	بطيء المعالجة
الفساد السياسي	كبار السياسيين والقادة	شامل التأثير	في بعض الحالات صعب الاكتشاف	بطيء المعالجة
الفساد الثقافي	مؤسسات الاعلام ومراكز البحوث	شامل التأثير (التضليل الجمهوري)	صعب الاكتشاف ومعقد	بطيء المعالجة نسبياً
الفساد البيروقراطي	الجهاز الإداري والعاملين فيه	محدود	سهل الاكتشاف	سريع المعالجة
الفساد الشامل	جميع الأجهزة في الدولة والشركات	شامل متعمدا على شيوع ثقافة الفساد	سهل الاكتشاف	بطيء جدا ويحتاج إلى منهجيات عمل معقدة
الفساد الجزئي	اجهزة وادارات محددة وموظفين محددين	محدود التأثير	سهل الاكتشاف	سريع المعالجة

المصدر: عزالدين بن تركي، منصف شرفي، الفساد الإداري: أسبابه، أثاره وطرق مكافحته – إشارة لتجارب بعض الدول، مداخلة في المؤتمر الوطني حول : حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ٦_ ٧ ماي ٢٠١٢،ص٥.

ولعل أهم أثار الفساد الإداري يمكن بيانها بالآتي[٤]:

١. يؤدي إلى انخفاض مستوى الأداء الحكومي ويشيع اجواء عدم الثقة والظلم فضلاً عن الاضرار بالنمو الاقتصادي وبالتنمية الاجتماعية.

٢. التسبب بأضعاف الدولة وهيبتها، وعند ذاك تتهاوى الرقابة والمتابعة، وينتشر جو الفساد.

٣. نتيجة للفساد يعزف اصحاب الكفاءات العالية عن وظائف الدولة، ويتهافت عليها الطامعون، ويؤدي ذلك كله إلى انخفاض مستوى الأداء الحكومي وإلى تراجع الانتاجية فضلاً عن أنه يسبب الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل.

إن انتشار الفساد في العراق يعود إلى مجموعة من الأسباب منها انهيار الدولة بعد عام ٢٠٠٣ مما أدى إلى غياب المؤسسات الرقابية والقانونية، وضعف الأمن. فضلاً عن ضعف الدخل السنوي والرواتب خاصة لدى صغار الموظفين أو مستويات الإدارة الوسطى، وضعف معالجة حالات الفساد وغياب خطة وطنية تفصيلية محددة الأهداف للتخلص منه[٥].

لذا قد استحدثت الحكومة مجموعة من الآليات لمواجهة الفساد ومنها هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالي. لكن على الرغم من وجود معالجات قانونية ورقابة لمكافحة الفساد ونجاحها النسبي في التصدي له لكن ليس بالمستوى المطلوب لأنه على الرغم من وجودها ما زال الفساد موجوداً، ولما كان الفساد يتجلى في صور عديدة ويحدث في سياقات متعددة، ويكاد يكون من المستحيل تحديد حقوق الإنسان التي يمكن أن تنتهك بسبب الفساد. وفي الجدول التالي تفاصيل الأحكام المتعلقة بقضايا الفساد والتي تم التحقيق فيها في هيئة النزاهة منذ تاريخ تأسيس هذه الهيئة عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٥ يشمل المحكومين الذين اكتسبت أحكامهم الدرجة القطعية في قضايا مختلفة منها قضايا اختلاس ورشوة وغيرها.

جدول رقم (٢) تفاصيل الأحكام المتعلقة بقضايا الفساد
والتي تم التحقيق فيها في هيئة النزاهة من (٢٠٠٦_٢٠١٥).

السنة	عدد المحكومين
٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩	٣٨
٢٠١٠	٤١
٢٠١١	٥٤٧
٢٠١٢	٢١٧
٢٠١٣	١٩٩
٢٠١٤	٧٥٧
٢٠١٥	٢٦٧

المصدر :موقع هيئة النزاهة الرسمي
http://www.nazaha.iq/news_FA.asp?page_namper=p_name

المطلب الثاني : انعكاس الفساد الإداري على حقوق الإنسان :

يشكل الفساد الإداري الذي انتشر في العراق تحدياً كبيراً يواجه الحكومة ويمثل آفة اقتصادية خطرة، وتنعكس أثاره على حقوق الإنسان والحريات العامة كالفقر والبطالة والحرية والمساواة وغيرها، ويمكن ايجازها وفقاً للاتي :

١. الحق في الحياة والأمن والحرية: إن حق الحياة هو الحق الأول من حقوق الإنسان، بل أنه على رأس الحقوق جميعاً، فبدون الحياة تصبح بقية الحقوق عديمة الجدوى والفائدة[٦]، وقد نصت المادة (١٥) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ((لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقاً

للقانون، وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة))[٧]. أما عن علاقة هذا الحق بالفساد، فأن له مألات عديدة أهمها عدم تطبيق القانون وضعف الأمن الذي يكون ذا علاقة مباشرة بحق الحياة.

٢. الحق في التعليم : أن التعليم من حقوق الإنسان الاساسية، لقد نص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ (التعليم عامل أساس لتقدم المجتمع وحقٌ تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتكفل الدولة مكافحة الأمية)[٨]، إذ يسهم قطاع التعليم بغرس بذرة قادة المستقبل وتتشكل فيه ثقافتهم ومستوياتهم العلمية، إلا أن الواقع يشير إلى أن هذه القطاع المهم ذو الأهمية الحيوية يعيش في حالة أزمة كبيرة تعصف به وتفرض اخطار شديدة على العراق، لأن هذه الأزمة في حالة استفحال مستمر[٩]. إذ أن الفساد في التعليم يؤثر على نزاهة وكرامة الشخص مدى الحياة وعلى المجتمع بأسره، أن الاستثمار الاجتماعي في مواطني المستقبل يفشل عندما يتمكن من النجاح بشكل غير نزيه ودون استحقاق فعلي، مما يؤدي إلى تحميل صفوف قادة المستقبل ومهنيه بعناصر غير كفوءة. ليس المجتمع فقط هو بخطر جراء تواجد اطباء وقضاة ومهندسين غير المدربين أو المزيفين أو البحوث العلمية المزورة التي ينفذها اكاديميون فاسدون، بل أن الحياة البشرية نفسها قد تصبح على المحك[١٠].

٣. الحق في العمل : نص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ (العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة) و (تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك)[١١]، من قراءتنا لنص المواد المذكورة آنفاً يتبين لنا أن الدستور العراقي اعطى أهمية كبيرة لحق العمل لأنه يعتبر عصب الحياة لكل إنسان فهو يعتبر مصدر رزق الشخص لكي يتمكن المواطن من العيش حياة كريمة، لكن نتيجة الفساد تعرض حق العمل أو تولي الوظائف العامة للمحسوبية والمنسوبية والواسطة حيث لعبت دوراً كبيراً في حسم الوظائف العامة للمتقدمين للتعيين، وعلى الرغم من ارتفاع رواتب الموظفين والمتقاعدين بعد ٢٠٠٣ إلا أن البطالة استمرت بالاتساع بسبب الفساد

الإداري خصوصاً في ملف رواتب الرعاية الاجتماعية الذي يشمل العديد من شرائح المواطنين المعوزين بما فيهم المرأة المطلقة والارملة والفقراء[١٢]. وأن الإنسان البسيط الذي لا يملك ما يقدمه مقابل الوظيفة تكون فرصته ضعيفة في الحصول على العمل مما ادى إلى المزيد من الفقر والبطالة، من ذلك نرى أن الفساد أثر سلباً على تحقيق العدالة في منح الوظيفة لمن يستحقها.

٤. الحق في الانتخاب: قد نص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ (للمواطنين، رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح)[١٣]، لكن على الرغم من هذا فأن الفساد يرافق العملية الانتخابية من مرحلة الترشيح مثل اعطاء هدايا إلى المواطنين البسطاء واغرائهم للتصويت لشخص معين وبالتالي وصول بعض من الاشخاص إلى السلطة غير كفوئين وغير مؤهلين لإدارة الدولة.

٥. حرية التنقل: إن من حق المواطن العراقي حرية التنقل من مكان إلى آخر فالطرق والارصفة والساحات العامة ليست حكراً على أحد وقد نص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ((للعراقي حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجه))[١٤]، لكن نتيجة الفساد وعدم الرقابة فقد استغلت المرافق العامة لصالح مجموعات تمكنت من رشوة الجهات المعنية وحصلت على إدارتها وهذا ادى إلى رداءة الخدمات وتراجعها. فأغلقت شوارع عامة وساحات ليست بالقليلة لصالحهم مما أثر على حركة سير المواطنين فلولا وجود الفساد ووجود التسهيلات غير المشروعة وغض النظر عن كثير من التجاوزات والخروقات لما تجرأ أي شخص مهما علا شأنه من قطع طريق واعاقة السير بدون رادع.

٦. الحق في السكن : بدأت أزمة السكن تفرض نفسها على الواقع وبدأ ذلك واضحاً في ظاهرة التجاوزات على املاك الدولة ومؤسساتها على الرغم من سعي الحكومة لتفادي هذه المشكلة إلا أنها لم تتمكن من حلها، فضلاً عن الفساد الموجود لدى شركات المقاولات في البناء والتزوير والفساد في عقود الملك وغيرها[١٥].

٧. إن الفساد له أثر مباشر في العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين، إذا يزيد من حدة التفاوتات، ويرفع نسبة الفقر في المجتمع، ويضر، من جهة أخرى بمبدأ مهم في التنمية السياسية هو المساواة من حيث المواطنة، فهو يسمح بالتعدي على حقوق المواطن في الدولة، وعدم المساواة بينهم امام القانون كالحق في التقاضي والحق في محكمة عادلة، واعطاء معايير الشخصية والعائلية والقبلية، الأولوية على معايير الانجاز والتوظيف أو المشاركة السياسية.

٨. إن الفساد يؤثر سلبا على السلم الاجتماعي، لأنه يمس حقوق الإنسان الاساسية ويهدد القيم الاخلاقية والمجتمعية، إذ يسمح بانتشار السلوكيات المنحرفة، ويشجع على بروز ثقافة الفساد في المجتمع ككل[١٦].

المبحث الثاني

التنمية الاقتصادية المعطلة وانعكاسها على حقوق الإنسان

من المعروف أن أحد مداخل التنمية احترام حقوق الإنسان والحريات العامة وأهم أهدافها، لأنها تسعى إلى التقدم والتطور والتأهيل الشامل، والتوسع في المشاريع العامة. أما في العراق فتميزت التنمية الاقتصادية بضعفها نتيجة لما مر به من ظروف سياسية قاسية داخلية وخارجية انعكست عليها بشكل سلبي.

المطلب الأول : واقع التنمية الاقتصادية في العراق :

التنمية لغة من النماء وهو من الزيادة والكثرة وتنمية الشيء تعني احداث النماء فيه[١٧]، وقال الفراهيدي في كتابه العين نما الشيء أي ينمو نمواً، ونمى ينمى نماء أيضاً. وأنماه الله رفعه، وزاد فيه وأنماء ونماه[١٨].

اصطلاحاً التنمية تعني (وضع خطط شاملة ومن ثم تنفيذ هذه الخطط وتحويلها من مشروعات على الورق إلى مزارع ومصانع وخدمات...الخ)[١٩].

إن الدول التي تمر بأزمات سياسية يتأخر نموها الاقتصادي، بشكل عام ومنها العراق، وأن تراجع التنمية وانخفاض المداخيل الفردية يدفع المواطن إلى العزوف عن المشاركة الوطنية، لأن الفرد ينشغل فقط بتدبير قوته اليومي. وعليه فأن ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية يمثل الواقي الاساسي لأي نظام سياسي ديمقراطي، لأن ضعف التنمية الاقتصادية ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي والمجتمعي، وبالتالي انتهاك حقوق الإنسان[٢٠].

في العراق تكمن كل اساسيات التنمية وعناصرها من ثروات وخيرات وموارد طبيعية وبشرية وموقع جغرافي، إلا أن استغلال هذه الموارد والركون إليها جعل اقتصاد العراق اقتصاداً ريعياً معتمداً على عامل اقتصادي احادي (تصدير النفط) حال دون خلق تنمية ووعي تنموي وإرادة تنمية. إذ تراجعت معدلات النمو بسبب غياب التخطيط الاستراتيجي وعدم توزيع الثروات لتنمية قطاعات بديلة مما انعكس بشكل واضح على ضعف التنمية وتراجعها وفي شتى المجالات. إذ التنمية وعلاقتها بحقوق الإنسان تحتاج إلى أسس افتقدها العراق الذي سادت فيه السلطوية منذ تأسيسه وغياب الديموقراطية، إذ أن النظم الديموقراطية اقدر على التعاطي مع المتغيرات الاقتصادية وبناء تنمية ناجحة في الاتجاهات كافة، بينما تتسم النظم السلطوية بالغايات الفوقية لأصحاب السلطة، الامر الذي يدفع الأفراد إلى التقوقع في الاطار الزمني ويميلون إلى الاستثمار في المشروعات المضمونة والسهلة الربح والتي يمكن تصفية اصولها بسرعة، وتضائل فيها الاستثمارات الانتاجية التي يمكن أن تدعم النمو الاقتصادي. أن العلاقة بين الديموقراطية والتنمية من الموضوعات التي شغلت الباحثين في ميادين الاقتصاد والاجتماع والعلوم السياسية مما انتج عدة اتجاهات أهمها :

- الاتجاه الأول : يرى أن التنمية لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة الديموقراطية ويوجد هناك ضعف في العلاقة بينهما.

- **الاتجاه الثاني : يرى انصاره بأن التنمية تؤدي إلى زيادة المطالب الديموقراطية ويدعمون رؤيتهم بالأمثلة الاحصائية ويرون للتنمية أثراً كبيراً على الأداء الديمقراطي، وقد وجدوا أن النمو الاقتصادي يتأثر باستقرار النظم السياسية اكثر في نوعه سواء كان ديمقراطياً أم دكتاتورياً، وقد وجدوا أن التغيير من الديكتاتورية إلى الديموقراطية وما يصاحبها من ضغوط هائلة في تنافس جماعات المصالح تؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو، إلا أن الديموقراطية المستقرة تتحقق في الأجل الطويل تنمية اعلى مما تحققه الانظمة الديكتاتورية[٢١]. الامر الذي دفع روبرت دال إلى الربط بين زيادة عدد الأفراد الذين يتمتعون بزيادة المنافع الاقتصادية والتنمية وبين زيادة مطالبهم بالحرية المؤسسة على النمو الاقتصادي والديمقراطية، واكثر من ذلك اكد على ارتفاع الدخل يوفر للمواطنين امكانية الحصول على كمية اكبر من سلع الرفاهية الذي يجعل الناس اكثر ميلاً للمطالبة بالحقوق المدنية والحرية السياسية[٢٢].**
- **الاتجاه الثالث : يعتقد أن الديموقراطية تؤثر في التنمية، إذ أن البيئة السياسية الجيدة يمكن أن تدعم التنمية، كما أن الديموقراطية يمكن أن تؤثر وتتأثر في النظرة الايجابية للحقوق والحريات على افتراض أن المؤسسات الديموقراطية والحقوق السياسية المضمونة والحريات السياسية والمدنية تقدم افضل الفرص لضمان نمو مستدام، ويمكن أن نلحظ صدى هذه الرؤية عند ادم سميث وفردريك هايك وغيرهم من انصار المدرسة الليبرالية.**

إن القراءة العامة لحالة الاقتصاد في العراق من مرحلة ما بعد تأسيس الجمهورية العراقية إلى وقتنا الحالي تشير إلى درجة عالية من الحساسية تجاه المتغيرات السياسية ذات الطابع غير المستقر، مما افضى بالنتيجة إلى اقتصاد غير واضح المعالم والاهداف والخطط والاستراتيجيات على صعيد التنظير والتجربة العملية[٢٣]، وهذا ادى بالاقتصاد العراقي المعاصر أن يتعايش مع البيئة الاقتصادية الدولية بدرجة عالية من التهميش والنمطية وأنعكس على مجمل مؤشراته الكلية ذات العلاقة بميزانه التجاري ونمو قطاعاته

الحقيقية ومستويات البطالة والتضخم والتنمية وغيرها[٢٤]، فضلاً عن الاعتماد على مصدر واحد والمتمثل بالعائدات النفطية لتمويل التنمية الاقتصادية، وهذا يؤدي إلى أن أي انخفاض أو ارتفاع في اسعار النفط إلى التأثير على حجم التخصصات في الموازنة الاستثمارية باتجاه انخفاض تخصيصات المشاريع أو زيادتها وتطوير المحافظات والاقاليم[٢٥]، إذ ظل القطاع النفطي في العراق هو المهيمن والمساهم الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي، إذ أن ٩٠% من الايرادات العامة مصدرها النفط كما نلاحظ في الشكل ادناه.

شكل رقم (١) يوضح نسب الايرادات العامة لموازنة العراق لعام ٢٠١٠

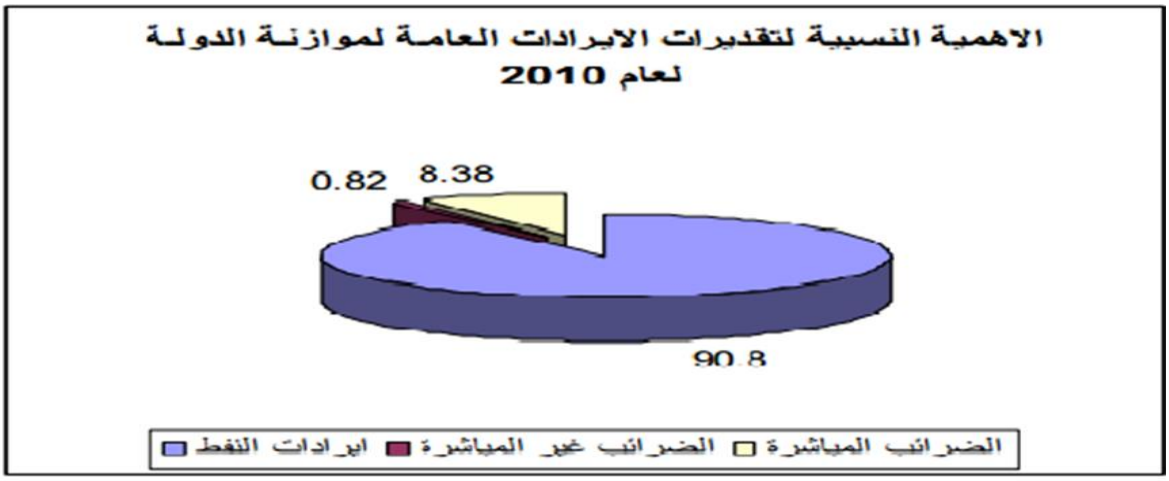

المصدر: تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠١٠

إذ تحددت البنية الاقتصادية في العراق بتزايد اعتماده على قطاع النفط، والتوسع غير المستديم لقطاع الخدمات غير المنتجة (خاصة الجهاز العسكري)، واهمال القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة على نحو متواصل، هذه الامور ادت إلى تعميق السمات الريعية للاقتصاد العراقي ومع أن العمليات العسكرية لقوات التحالف بدأت عام ٢٠٠٣ وتسببت

بضرر للبنية التحتية لكن هذا الضرر محدود بالنسبة للضرر الذي تلا الحرب من أعمال نهب وتخريب متواصل في الإمدادات النفطية والكهرباء والمياه التي قد قضت على البنى التحتية[٢٦].

المطلب الثاني : تأثير تعطيل التنمية على حقوق الإنسان :

لقد تأثرت حقوق الإنسان في العراق بشكل سلبي نتيجة ضعف التنمية الاقتصادية ومن أهمها الحق في العمل، إذ أن عدم المضي في تنفيذ سياسات وبرامج الحكومة في البناء والاعمار بسبب الظروف الأمنية والتي تستقطب اعداد كبيرة من الايادي العاملة[٢٧]. انعكس على فئة الشباب من الذين تزيد اعمارهم فوق (١٥ سنة) والذين يكونون العنصر الأساس المكون لقوة العمل، بسبب ضعف القدرة على توليد فرص عمل جديدة، فنتج عن ذلك البطالة* وانعكاساتها السلبية على الاوضاع الاجتماعية[٢٨].

جدول رقم (٣) معدل البطالة لفئة الشباب الاولى

بعمر (١٥–٢٤)سنة للسنوات ١٩٩٠–٢٠١١

السنة	ذكور	اناث	%
١٩٩٠	٦.٣	٧.٢	٧.١
٢٠٠٤	٣٧.٢	٤٦.٠	٤٣.٨
٢٠٠٥	٢٨.٨	٣١.٦	٢٩.٦
٢٠٠٦	٣٢.٥	٢٩.٧	٣٠.٣
٢٠٠٨	٢٩.٧	٣٠.١	٣٠.٠

المصدر: عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣ – دراسة في الأسباب وسبل المعالجة– دار غيداء للنشر والتوزيع،عمان٢٠١٦،ص٤٩.

يتبين مما تقدم أن انخفاض نسبة البطالة عام ١٩٩٠ قد ارتبط بتشغيل المؤسسة العسكرية والامنية لعدد كبير من المواطنين بصورة دائمة أو مؤقتة. وكذلك المعامل والمصانع الحكومية المرتبطة بوزارة ومؤسسات التمويل الذاتي، فضلاً عن العدد الكبير لمنتسبي التصنيع العسكري، لكن على الرغم من انخفاض نسبة البطالة إلا أن الرواتب والاجور كانت قليلة فلا يتعدى راتب الموظف خمسة دولارات، ولا شك أن تسريح كل هؤلاء عن العمل وحل الجيش والمؤسسات الأمنية ادى إلى ارتفاع كبير في نسبة البطالة عام ٢٠٠٤ التي بلغت ٤٣.٨، ورغم المعالجات الحكومية إلا أن البطالة مازالت قائمة ومستمرة. لقد بلغت نسبة البطالة في ٢٠١٢ حوالي ١١.٩ وفقاً لجهاز مركز الاحصاء[٢٩]. ويبلغ عدد العاطلين عن العمل والمسجلين في قاعدة بيانات دائرة التشغيل في ٢٠١٤ (٤٠٤٧٣٤) عاطل[٣٠]. وهذا بالطبع انتهاك لحق المواطن العراقي في العمل الذي نص عليه الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥. إذ أن ضعف التنمية في العراق وعدم وجود استثمارات تعتمد عليها الدولة والاعتماد شبه الكلي على النفط الخام، والبطالة والفقر أثر على الشعور بالمواطنة مما عزز الطائفية والعنف الطائفي وعدم الاستقرار المجتمعي، لأن الدولة الريعية لا يمكنها انتاج دولة مواطنة، وذلك بسبب أن احدى حلقات الوصل بين الحكومة والشعب (العامل الاقتصادي) تكون مفقودة. إذ أن الدولة هي الواهبة لأنها تتحكم بالاقتصاد من خلال إدارتها للموارد النفطية. ومن ثم عدم وجود الشعور من قبل المواطنين بأنهم مؤثرون وفاعلون في دولتهم، بل هم متلقين سلبيين، إذ أن العلاقة بين الدولة والمجتمع تكون في الدولة الريعية هي علاقة تنازلية تبدأ من الأعلى إلى الاسفل. في حين تكون هذه العلاقة في الدول غير الريعية علاقة تصاعدية تبدأ من الاسفل (المجتمع) وتنتهي بالأعلى (الدولة). لذلك نجد المسؤولية عالية لدى صانع القرار السياسي في الدول الغربية، وضعيفة –أن لم تكن معدومة –لدى صانع القرار في دول العالم الثالث[٣١]. فضلاً عن أن ضعف التنمية المستدامة انعكست على الحق في التعليم، إذ لازالت العديد من المدارس في العراق تعاني من نقص أعدادها وعدم استيعابها لأعداد الطلبة، فضلاً عن وجود المدارس التي لا تستوفي الشروط المطلوبة من ناحية البناء والنظافة، والتيار

الكهربائي، والمياه الصالحة للشرب، والأثاث المناسب، إذ أن العراق مازال يعاني من وجود ابنية مدرسية طينية وكرفانات لا تستوفي البيئة والمقومات الملائمة للتعليم[٣٢]. فضلاً عن أن الاقتصاد العراقي في الواقع مازال يواجه مشكلة في توظيف الموارد في بناء اقتصاد قوي يؤمن زيادة مستمرة في النمو والتشغيل، وقدرة على تمويل مشاريع البنية الاساسية والخدمات العامة كالحق في الحصول على الماء والكهرباء والبنى التحتية والحق في بيئة نظيفة وصحية خالية من التلوث والامراض والاوبئة، ولهذا فأن ترشيد التصرف بتلك الموارد سيظل العامل الرئيس في علاجها، لذا اصبحت معالجة لتوجهات غير العقلانية في السياسة الاقتصادية أمراً ضرورياً في المستقبل، لأن استمرار هذه السياسات من شأنها تعميق الأزمة الاقتصادية الحالية بجميع مظاهرها المتمثلة بتراجع النمو في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات وانخفاض الدخول وزيادة البطالة وانتشار الفقر وارتفاع الاسعار وزيادة النقص في الخدمات والمرافق العامة واستمرار النقص في الكهرباء ومياه الشرب، وزيادة المديونية الخارجية للعراق وبالتالي انتهاك لحقوق الإنسان التي يجب أن يتمتع بها المواطن العراقي وفقاً للدستور[٣٣].

الخاتمة

مما تقدم يمكننا القول أن الفساد يشكل التحدي الأبرز لحقوق الإنسان لأنه يضرب كافة جوانب الحياة فلا يستثني جانب دون آخر، فأن يد الفساد تطال التنمية القضاء والتعليم والصحة والمساوة والحرية وغيرها، فمن الصعوبة حصر الجوانب التي يطالها الفساد. وطبيعة الفساد أنه يحتاج إلى تربة خصبة لكي تنشط وتنمو فالحروب والاوضاع الأمنية المتردية تكون مغذية للفساد حيث أن العلاقة بين الوضع الأمني والفساد علاقة عكسية، كلما قل الأمن زاد الفساد والعكس بالعكس. فضلاً عن أن الحديث عن الحقوق والحريات العامة والأمن في العراق هو غير ممكن مالم يقترن في اعادة البناء الاقتصادي عن طريق خطط التنمية الطويلة والقصيرة الأجل والتخلص من المديونية، واعادة ترميم البنى التحتية والتخلص من البطالة والفقر وتحقيق المساواة وتحسين الخدمات العامة، فضلاً عن تنفيذ سياسات وبرامج حكومية في البناء والاستثمار وتفعيل التنمية بكافة اشكالها وذلك لأنها ركن أساس من أركان تأمين وحماية الحقوق والحريات، وعدم الاعتماد فقط على العائدات النفطية، بل يجب أن توظف هذه العائدات في بناء اقتصاد قوي يؤمن زيادة مستمرة في النمو والتشغيل، وتطوير البنى التحتية، والرقي بالخدمات، ووضع خطط وبرامج سنوية طويلة وقصيرة الأمد، ودعم القطاع الخاص في المجالات الاقتصادية والاجتماعية للقضاء على البطالة والفقر وتطوير التعليم واشاعة الثقافة الوطنية. وتصدي الحكومة للفساد من خلال وضع برامج لتصدي الفساد وفرض رقابة شديدة.

الهـــوامـــش

(١) ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثالث، دار صادر، بيروت، (ب،ت)،ص ٣٣٥.

(٢) تقرير منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٣،ص٨.

* الرشوة: هي ما يعطى لأبطال حق أو احقاق باطل، أو أنها متاجرة الموظف بسلطته لعمل شيء أو امتناعه عن عمل يكون من اختصاص وضيفته. للمزيد ينظر:

مجيد صالح ابراهيم الكرطاني، الرشوة واحكامها في الفقه الاسلامي، مركز البحوث والدراسات الاسلامية،العراق،٢٠٠٨،ص ص ٢٧– ٢٨.

(٣) محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر _الأسباب والاثار والاصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠١١، ص٦٦.

(٤) سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقي،بيروت،٢٠٠٩،ص ص٢٧_ ٢٨.

(٥) محمد غالي راهي، الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته، مجلة الكوفة، المجلد الأول، العدد ٢، ٢٠٠٩، ص ص ٢٠٩_ ٢١٠.

(٦) عباس فاضل الدليمي، حقوق الإنسان الفكر والممارسة، المطبعة المركزية_ جامعة ديالى،٢٠١١، ص١٩٤.

(٧) الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

(٨) الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المادة (٣٤) اولاً.

(٩) محمد نعناع، مستقبل العراق السياسي وبناء الدولة، دار المرتضى،بغداد،٢٠١٣، ص٥٦.

(١٠) تقرير منظمة الشفافية العالمية للفساد العالمي للتعليم لعام ٢٠١٣، ص١١.

(١١) الدستور العراق لعام ٢٠٠٥، المادة (٢٢) اولاً، المادة (١٦).

(١٢) سلام ابراهيم عطوف كبة، بنية الفساد المركبة في العراق، دار الرواد المزدهرة، بغداد، ٢٠١١، ص٥٣.

(١٣) الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المادة (٢٠).

(١٤) الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المادة (٤٤)أولاً.

(١٥) محمد نعناع، مصدر سبق ذكره، ص ص٥٥_٥٦.

(١٦) محمد حليم ليمام، مصدر سبق ذكره،ص١٢١.

(١٧)عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصري،بيروت،٢٠١٤،ص١١.

(١٨) الخليل بن احمد الفراهيدي، كتاب العين، الجزء الرابع، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٢٦٩.

(١٩) وزارة الثقافة والاعلام –دائرة الاعلام الداخلي العامة، مفاهيم اقتصادية،، السلسة الاقتصادية رقم ٦، (ب، ت)، ص١٢.

(٢٠) محمد حليم ليمام، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠.

(٢١) مجيد الهيتي، ثروة العامة من اداة الديكتاتورية إلى قاعدة محتملة الديموقراطية – الاقتصاد السياسي للدولة الريعية –،معهد الدراسات الاستراتيجية،بيروت،٢٠٠٧،ص ٣٢٥.

(٢٢) حسن لطيف الزبيدي، قراءة في اشكالية بناء الدولة في العراق، مؤتمر بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٣، ص٤٨.

(٢٣) مهدي صالح دواي، قبل مغادرة المستقبل، المطبعة المركزية – جامعة ديالى، العراق، ٢٠١١، ص١٠٢.

(٢٤) المصدر نفسه، ص١.

(٢٥)تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠١٠.

(٢٦) فريق ابحاث، ديناميكية النزاع في العراق (تقيم استراتيجي) معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٧، ص ص ٣٢_٣٣.

(٢٧) عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣ –دراسة في الأسباب وسبل المعالجة– دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٦، ص٥٠.

* الشخص العاطل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده للمزيد ينظر:

ظافر طاهر حسان، تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الامريكي مشكلة البطالة وامكانية حلها، مجلة دراسات دولية / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد: ٥٢، ٢٠١٢،ص٥.

(٢٨) فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، شركة العراف للأعمال ش.م.م، بيروت،٢٠١٣،ص٢٥٣.

(٢٩) عبد المطلب عبد المهدي موسى، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.

(٣٠) التقرير السنوي لمفوضية حقوق الإنسان العراقية لعام ٢٠١٤.،ص٨٥.

(٣١) اياد خلف حسين العنبر، اشكالية بناء دولة المواطنة في العراق، بحث منشور في كتاب مستقبل العراق في ظل المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية، اعمال مؤتمر العلمي الثالث لسكول العلوم السياسية، جامعة السليمانية،٢٠١٢، ص٣٤١-٣٤٢.

(٣٢)تقرير مفوضية حقوق الإنسان لعام ٢٠١٥، ص٩٩.

(٣٣) ظافر طاهر حسان، مصدر سبق ذكره ص١٦.

المصـــــادر

أولاً :المعاجم والقواميس :

١. ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثالث، دار صادر، بيروت، (ب،ت).

ثانياً :الكتب :

١. اياد خلف حسين العنبر، اشكالية بناء دولة المواطنة في العراق، بحث منشور في كتاب مستقبل العراق في ظل المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية، اعمال مؤتمر العلمي الثالث لسكول العلوم السياسية، جامعة السليمانية، ٢٠١٢.

٢. حسن لطيف الزبيدي، قراءة في اشكالية بناء الدولة في العراق، مؤتمر بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٣.

٣. خليل بن احمد الفراهيدي، كتاب العين، الجزء الرابع، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣.

٤. سلام ابراهيم عطوف كبة، بنية الفساد المركبة في العراق، دار الرواد المزدهرة، بغداد، ٢٠١١.

٥. سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٩، ص ص٢٧_ ٢٨.

٦. عباس فاضل الدليمي، حقوق الإنسان الفكر والممارسة، المطبعة المركزية_ جامعة ديالى، ٢٠١١.

٧. عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصري، بيروت، ٢٠١٤.

٨. عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣ – دراسة في الأسباب وسبل المعالجة– دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.

٩. عز الدين بن تركي، منصف شرفي، الفساد الإداري: أسبابه، أثاره وطرق مكافحته– إشارة لتجارب بعض الدول، مداخلة في المؤتمر الوطني حول :حوكمة الشركات كاليه للحد

من الفساد المالي والاداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ٦_ ٧ ماي ٢٠١٢، ص٥.

١٠.فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، شركة العراف للأعمال ش.م.م، بيروت، ٢٠١٣.

١١.فريق ابحاث، ديناميكية النزاع في العراق (تقيم استراتيجي) معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٧.

١٢.مجيد الهيتي، ثروة العامة من اداة الديكتاتورية إلى قاعدة محتملة الديموقراطية – الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٧.

١٣.مجيد صالح ابراهيم الكرطاني، الرشوة واحكامها في الفقه الاسلامي، مركز البحوث والدراسات الاسلامية، العراق، ٢٠٠٨.

١٤.محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر _الأسباب والاثار والاصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١١.

١٥.محمد نعناع، مستقبل العراق السياسي وبناء الدولة، دار المرتضى، بغداد، ٢٠١٣.

١٦.مهدي صالح دواي، قبل مغادرة المستقبل، المطبعة المركزية – جامعة ديالى، العراق، ٢٠١١، ص١٠٢.

١٧.وزارة الثقافة والاعلام – دائرة الاعلام الداخلي العامة، مفاهيم اقتصادية، السلسة الاقتصادية رقم ٦، (ب،ت).

ثالثاً: الدوريات :

١. ظافر طاهر حسان، تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الامريكي مشكلة البطالة وامكانية حلها، مجلة دراسات دولية / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد: ٥٢، ٢٠١٢، ص٥.

٢. محمد غالي راهي، الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته، مجلة الكوفة، المجلد الأول، العدد ٢، ٢٠٠٩، ص ص ٢٠٩_ ٢١٠.

رابعاً: الوثائق والقوانين :

١. الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥

خامساً: التقارير :

١. تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠١٠.

٢. تقرير مفوضية حقوق الإنسان العراقية لعام ٢٠١٤.

٣. تقرير منظمة الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٣.

٤. تقرير منظمة الشفافية العالمية للفساد العالمي للتعليم لعام ٢٠١٣.

سادساً : الانترنت :

١. المصدر :موقع هيئة النزاهة الرسمي

http://www.nazaha.iq/news_FA.asp?page_namper=p_name

Economic and Administrative Challenges of Human Rights in Iraq Post Political-Changes 2003

Elaf Watheq Ibrahim
A Research Extracted from the Master thesis of Human Rights and Public Freedoms
Professor Supervisor Assistant Prof. Dr. Talal Hamed Khalil
College of Law and Political Science - University of Diyala

Abstract

Iraq is one of the countries that have witnessed many political changes since the emergence of the modern Iraqi state in the 1920s. One of the most prominent changes is that taking place after the US occupation in 2003. The process of change was radical and at the political, economic, social and cultural levels.

As for human rights, this change was accompanied by a number of challenges that prevented citizens from enjoying them fully. The most important of these are the economic challenges. Any country that is experiencing political crises is adversely affected by its economy. This is what happened in Iraq. Whereas there are challenges hindering the development such as lack of security and depletion of public revenues while combating terrorism rather than reconstruction, as well as the emergence of corruption.